الأمم المتحدة

A/CONF.219/2021/IPC/3

Distr.: General
29 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

الدوحة، 23-27 كانون الثاني/يناير 2022

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

الدورة الأولى

نيويورك، 24-28 أيار/مايو 2021

نتائج اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا

مذكرة من الأمانة العامة

يرد في مرفق هذه المذكرة نص الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا الذي عقد تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا*.

* يصدر هذا المرفق دون تحرير رسمي.

300421 270421 21-04166 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

نتائج الاستعراض الإقليمي لأفريقيا تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا

الإعلان السياسي المعتمد في 26 شباط/فبراير 2021

مقدمة

1 - نحن، وزراء وممثلي أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي المشاركين في اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، نجتمع في ليلونغوي، ملاوي، في الفترة من 22 إلى 26 شباط/فبراير 2021 لإجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لبرنامج العمل، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي نواجهها، فضلا عن الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وتحديد السياسات الدولية والمحلية الفعالة في ضوء نتيجة التقييم وكذلك التحديات والفرص الجديدة والناشئة والوسائل اللازمة للتعامل معها؛ وإعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً الذي أُعلن عنه في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك ما تم الالتزام به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سِنداي؛ وحشد تدابير وإجراءات دعم إضافية على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نمواً إضافة إلى تعبئة الموارد المحلية، والقيام، في هذا الصدد، بإقامة واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على جميع الأصعدة. وفي سياق أفريقيا، نؤكد من جديد التزامنا بأهداف وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

2 - ونرحب بمشاركة عدد من الشركاء في التنمية في هذا الاجتماع، ومع تقديرنا لدعمهم المستمر، فإننا ندعوهم بقوة إلى تجديد وتعزيز الشراكات العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي. وقد التزمنا التزاما جماعيا بإيجاد حلول دائمة لما تواجهه أقل البلدان نموا، التي تشكل أفقر بلدان العالم وأكثرها ضعفا، من تحديات ومشاكل هيكلية معقدة يؤدي كل منها إلى تفاقم الآخر.

3 - ويساورنا القلق لأن تأثير كوفيد-19 قد زاد من الخطر الذي يواجه التقدم المحدود المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام 2020 بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تنفيذ برنامج العمل في أقل البلدان الأفريقية نموا. وقد جعل كوفيد-19 مواطن الضعف في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي، بما في ذلك التحديات الهيكلية التي تواجهها، أكثر وضوحا، ومن المتوقع أن تتأثر هذه البلدان بدرجة أكبر في الأجل الطويل بسبب هشاشة نظم الرعاية الصحية فيها، والتغطية المحدودة التي توفرها نظم الحماية الاجتماعية، ومحدودية الموارد المالية وغيرها من الموارد، وارتفاع مستويات الديون والتدفقات المالية غير المشروعة، والضعف في مواجهة الصدمات الخارجية. وإلى جانب تباطؤ النمو، فمن المتوقع أن تعكس الجائحة مسار المكاسب التي تحققت في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والحد من التفاوت في الدخل، والتعليم، والعمالة، مما يعرض للخطر آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ونسلم بأن أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي أحرزت تقدماً كبيرا في زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم الابتدائي، مما أسهم في زيادة

معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدلات إكمال الدراسة وتحسين التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية. وعلاوة على ذلك، فقد نجحت بشكل ملحوظ في تمكين المرأة سياسيا من خلال زيادة التمثيل في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، حسب الاقتضاء. كما أنها خفضت من تركيز الصادرات بتنويع صادراتها من السلع الأساسية الأولية.

4 - وفي حين أن نصف البلدان النامية الستة التي رفعت من فئة أقل البلدان نموا حتى الآن بلدان أفريقية، هي بوتسوانا وغينيا الاستوائية وكابو فيردي، فإننا نشعر بالقلق لأن التنمية البطيئة وغير المتكافئة في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي تؤدي إلى إحراز تقدم محدود في الوفاء بمعايير الرفع من القائمة، وذلك بالمقارنة مع هدف برنامج عمل اسطنبول الذي نص على أن نصف عدد أقل البلدان نمواً ينبغي أن يكون مؤهلاً للرفع من القائمة.

5 - ونسلم بأن أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي تمثل قوة كامنة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية، بفضل تركيبتها السكانية وتفاؤل شبابها؛ وتتيح، إلى جانب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فرصاً لمشاركة أقل البلدان نمواً في النمو الاقتصادي العالمي، والرفاه، والرخاء، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وأنها بذلت جهوداً كبيرة في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في برنامج عمل اسطنبول. ولذلك، فإن من شأن إقامة شراكة عالمية ناجحة ومتجددة ومعززة تلبي بفعالية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي أن تسهم في تحقيق السلام والازدهار والتنمية المستدامة للجميع. ومن ثم فإن مواصلة تعزيز إجراءاتنا الجماعية الرامية إلى تمكين الشباب والنساء في أقل البلدان نموا ستسهم بشكل أكثر فعالية في تحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ونسلم بأن الشباب في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي يشكلون شريكاً أساسياً ومورداً هاماً لتحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول. ونوصي بإبراز صوت الشباب على نحو مجد على جميع مستويات العملية التحضيرية، بهدف إيلاء الاعتبار للتحديات التي تؤثر على الشباب، وكذلك ما يقدمونه من حلول مبتكرة من أجل تعزيز الشراكة بين الأجيال.

6 - ولذلك، نؤكد على ضرورة إعادة النظر في نظام الدعم الحالي لأقل البلدان نمواً في الفترة التي تسبق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، بغية ضمان أن توفر تدابير الدعم الدولي مستويات المساعدة اللازمة لتصدي أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي للعقبات الهيكلية التي تواجهها في سبيل التنمية والتغلب على أوجه ضعفها. ومن ثم، فمن المهم للغاية ألا يدعم أي برنامج عمل جديد التعجيل المطلوب بتنفيذ خطة عام 2030 وكذلك خطة عام 2063 فحسب، بل أن يعزز أيضا النظم والأطر السياساتية في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي من أجل الاندماج والمنافسة في الاقتصاد العالمي على نحو أكثر فعالية وإنصافاً والانتقال في نهاية المطاف نحو الاقتراب من الاقتصادات الأخرى الأكثر تقدما.

دعوة إلى اتخاذ إجراءات

7 - إننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى تقديم دعم معزز إلى أقل البلدان نموا لتحقيق الهدف الشامل، المحدد في برنامج عمل اسطنبول، والمتمثل في تمكين نصفها من الوفاء بمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا عن طريق إزالة القيود الهيكلية من خلال القضاء على الفقر والتعجيل بتحقيق النمو المطرد والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة. وفي ظل الانتكاسات التي شهدها التقدم الإنمائي، ولا سيما خلال

جائحة كوفيد-19، فإن ذلك يتطلب سياسات والتزامات حكومية فعالة وسليمة على الصعيد الوطني، ودعما عالميا معززا وآليات مناسبة على جميع المستويات. وندعو أيضا إلى تضامن حقيقي مع التطلعات التي أعرب عنها أقل البلدان نموا خلال هذا الاجتماع بغية تعزيز ودعم إقامة شراكات جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في أقل البلدان نموا.

7 مكررا - ونسلم بأن مبدأ الأخذ بزمام المبادرة والقيادة على الصعيد القطري ما زال يكتسي أهمية بالغة من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، ونعيد الالتزام بأن نتولى زمام المبادرة في صياغة سياساتنا واستراتيجياتنا وخططنا الاقتصادية والإنمائية المتسقة وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزامه بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل المقبل.

8 - ونشير إلى "البيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 لمجموعة أقل البلدان نمواً بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): التحديات المستجدة وحزمة حوافز شاملة لفائدة أقل البلدان نمواً" الوارد في الوثيقة A/74/843. ونكرر دعوتنا إلى تمويل حزمة حوافز شاملة من أجل أقل البلدان نموا وتنفيذها فورا لمواجهة آثار كوفيد-19 وتشمل، في جملة أمور، حزمة الصحة العامة في حالات الطوارئ، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي، ومرافق تقديم الخدمات الصحية عن بعد والتطبيب عن بعد؛ ودعم نظم الحماية الاجتماعية؛ وإعداد ونشر حملات قوية للإعلام والتثقيف والاتصال لدحض الأساطير والمخاوف المحيطة بلقاحات كوفيد-19؛ وتقديم الدعم التعليمي للطلاب في شكل معدات رقمية، فضلا عن البرامج التعليمية الإذاعية والتلفزيونية؛ والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتراوح نسبتها بين 0,15 و 0,20 في المائة في أقرب وقت ممكن من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة على المنح؛ والإلغاء الكامل لجميع الديون المتعددة الأطراف والثنائية والتجارية المستحقة على أقل البلدان نموا، وتجميد سداد الدين بأثر فوري إلى حين اتخاذ قرار بإلغاء الديون؛ ويمكن للبلدان الأغنى أن تقسم بعض حقوق السحب الخاصة بها على مؤسسات متعددة الأطراف لدفع تكاليف إلغاء سداد الديون المستحقة على أقل البلدان نموا؛ وإزالة العراقيل التجارية وزيادة المعونة لصالح التجارة؛ ومنح مخصصات إضافية، بما في ذلك زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة لأقل البلدان نموا بمبلغ 50 بليون دولار.

9 - وعلاوة على ذلك، تشمل حزمة الحوافز، على المديين المتوسط والطويل، ضمان توفير إمدادات كافية وميسورة التكلفة وسريعة من اللقاحات/التحصين والأدوية المضادة للفيروسات المتصلة بكوفيد-19؛ وتوفير التكنولوجيا والدراية الفنية والترخيص المجاني لتصنيع الأدوية المضادة للفيروسات واللقاحات؛ وإطلاق حزم تحفيزية لتحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي من خلال توزيع البذور وبرامج الأسمدة والإعانات؛ ومراعاة القيود الهيكلية ومتطلبات الاستثمار الطويل الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار قدرة أقل البلدان نموا على تحمل الدين؛ وإطلاق إطار تجاري عالمي منصف ومجدد ومنشط لتعزيز عائدات أقل البلدان نموا من الصادرات؛ وتشجيع استخدام التحويل الرقمي للتحويلات المالية وخفض رسوم معاملات التحويلات المالية؛ والارتقاء بنوعية خدمات الإنترنت وغيرها من المرافق الإلكترونية وكفالة توافرها والقدرة على تحمل تكلفتها، ولا سيما في المناطق الريفية؛ وتزويد البلدان التي هي بصدد الرفع من فئة أقل البلدان نموا بمساعدات دولية مستمرة وموسعة لدعم قطاعات التصدير بغية تجنب حدوث انتكاسة في المكاسب الإنمائية.

10 - وبعد انتهاء جائحة كوفيد-19، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز نظم الرعاية الصحية لدينا من خلال الوفاء بهدف عام 2001 المحدد في الإعلان السياسي الصادر عن الاتحاد الأفريقي والمتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانيتنا السنوية، ونحث الشركاء في التنمية على توسيع نطاق الدعم في

هذا القطاع. وعلى وجه التحديد، ندعو الشركاء في التنمية إلى دعم إمكانية الحصول على معدات من قبيل معدات الحماية الشخصية، والتعقيم وغير ذلك من تدابير الحماية للعاملين في الخطوط الأمامية، وتوفير عدد كاف من أجهزة التنفس الصناعي، وغيرها من المعدات التكميلية، فضلا عن توفير إمدادات غير منقطعة من الأدوية الأساسية وتيسير الحصول على اللقاحات والعلاجات بصورة منصفة وبتكلفة ميسورة.

11 - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل تشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف عند صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونحن نقر أيضا بضرورة كفالة تمكين النساء جميعاً من المشاركة في عملية صنع القرار بشكل كامل وهادف وعلى قدم المساواة مع الرجال، وضمان تكافؤ فرصهن معهم في الوصول إلى المناصب القيادية والهيئات التمثيلية بكافة مستوياتها وفي جميع دوائر المجتمع، والعمل على تعضيد أصواتهن، مع تهيئة بيئة آمنة وتمكينية لهن في الوقت نفسه واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة أي عقبات تعرقل حدوث ذلك.

12 - ونسلم بأهمية بناء القدرة الإنتاجية باعتبارها عاملا حاسما في التمكين من تنمية أقل البلدان نموا ورفعها من القائمة والحد من الاعتماد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية معظمه من المواد الخام. ونؤكد أن تطوير البنية التحتية المادية شرط أساسي هام لبلوغ هدف برنامج عمل اسطنبول الغاية 8-1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تحقيق 7 في المائة من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأنه لا بد من توفير قدر كبير من الاستثمار والتكنولوجيا، بوسائل من بينها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل الابتكاري، والتكامل الإقليمي، والمؤسسات واللوائح التنظيمية الملائمة، لسد الفجوة القائمة بين الادخار والاستثمار في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، سوف نعزز مناخ الاستثمار الأساسي، من خلال الدعم المعزز الذي يوفره الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بطرق من بينها تحسين إمكانية التنبؤ، والحوكمة، والشفافية، إضافة إلى توفيره أيضا في مجال ممارسات وسياسات الشراء.

13 - ونقر بأن أقل البلدان نموا تواجه تحديات رئيسية فيما يتعلق بهيكلها الاقتصادي. ولذلك، سنزيد من تعزيز جهودنا الرامية إلى التعجيل بتراكم رأس المال، وتطوير المعارف، واقتناء التكنولوجيا، وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك توفير فرص العمل للعمالة ذات المهارات المنخفضة، ولا سيما النساء، من أجل التوسع في زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية، بما في ذلك زيادتهما في قطاع الخدمات ذات الإنتاجية العالية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة والخدمات المالية. ونلتزم في هذا الصدد بإنفاق ما لا يقل عن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، على النحو الذي دعا إليه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مقرر الخرطوم لعام 2006، وبتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام 2024 (STISA-2024).

14 - وندرك الحاجة إلى توفير التعليم والتدريب وفرص العمل وفتح آفاق حياة كريمة للسكان الشباب الذين يتزايد عددهم بسرعة في أقل البلدان نموا. وسيتطلب التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه الشابات والشبان في أقل البلدان نموا بسبب أزمة كوفيد-19 التوسع في خطط التحويلات النقدية القائمة، والدعم العيني، وغير ذلك من التحويلات الموجهة إلى الأسر المعيشية الضعيفة والعمال المعرضين للخطر، بما في ذلك العاملون في الاقتصاد غير الرسمي؛ ووضع خطط وطنية شاملة لتحقيق انتعاش غني بفرص العمل، في ظل تنسيق وثيق بين الوكالات الحكومية، وتوفير معلومات موثوقة عن سوق العمل لتسهيل رصد

التقدم المحرز، والحوار الاجتماعي لضمان المساءلة؛ وإعادة تشكيل أنظمة تنمية المهارات ومعالجة الفجوات الرئيسية في المهارات نتيجة التغيرات في الطلب والثورة الرقمية وتنمية قدرات الشباب على إقامة مشاريع تجارية مستدامة وتنفيذها.

15 - ونسلم بأن التكنولوجيا تؤدي دورا حاسما في تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك خطة عام 2063 لصالح أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي. وقد أصبحت الأهمية الحاسمة للتكنولوجيا بالنسبة للتنمية أكثر وضوحا بسبب جائحة كوفيد-19، التي زادت من الحاجة إلى معالجة الفجوة الرقمية والتكنولوجية وسدها. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير محددة تدعم نقل التكنولوجيا لتمكين أقل البلدان نموا من جني ثمار التكنولوجيات الرائدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بطرق من بينها إتاحة سبل الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والدراية التكنولوجية والهياكل الأساسية واللوجستيات اللازمة وتطويعها. وندعو الشركاء في التنمية إلى النظر في توفير التمويل الميسر لبدء الأعمال التجارية التي تستثمر في التكنولوجيات الجديدة في أقل البلدان نموا.

16 - ونرحب بالغايات الجديدة التي اعتمدتها لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة في عام 2018، دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في سياق التحديات الجديدة التي تواجه العالم الرقمي. ودعت اللجنة، في جملة أمور، إلى أن تصل نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت العريض النطاق إلى 35 في المائة بحلول عام 2025 في أقل البلدان نموا؛ وينبغي أن يكون لدى جميع البلدان خطة أو استراتيجية وطنية ممولة للنطاق العريض، أو أن تدرج النطاق العريض في تعريفها للنفاذ الشامل وتعميم الخدمات؛ وينبغي جعل خدمات النطاق العريض الدنيا ميسورة التكلفة في البلدان النامية، بحيث تقل تكلفتها عن 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد؛ ويجب أن يكون 60 في المائة من الشباب والبالغين قد حققوا على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في المهارات الرقمية المستدامة وينبغي أن يستخدم 40 في المائة من سكان العالم الخدمات المالية الرقمية. وندعو الشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إلى المساهمة في تحقيق هذه الأهداف وكذلك أهداف خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي وأهداف تحالف أفريقيا الذكية، لا سيما بالنظر إلى أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت خلال جائحة كوفيد-19 ضرورة في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك قطاع التعلم عن بعد.

17 - ونلاحظ أن إمكانية الحصول على الكهرباء في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي زادت بشكل ملحوظ، بيد أنه ما زالت هناك تفاوتات واسعة قائمة بين البلدان. ونعرب عن قلقنا إزاء عدم تمكن أقل البلدان نموا من بلوغ الهدف الدولي المتعلق بالطاقة مالم تتخذ إجراءات عاجلة ومعززة. وسيتطلب سد الفجوة في مجال الطاقة زيادة الاستثمار في حلول التوزيع خارج الشبكة، والتوزيع بالشبكات المصغرة، والتوزيع المرتبط بالشبكات اللامركزية من أجل الوصول إلى السكان في المناطق النائية، وتعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة ووقود الطهي النظيف، وأنظمة توليد المياه القائمة غير المتأثرة بالمناخ، وإعادة تأهيل مناطق مستجمعات المياه المتدهورة، وتحسين نقل التكنولوجيا، واستخدام نماذج جديدة للأعمال التجارية مثل الدفع أولاً بأول، وتعزيز التكامل الإقليمي. وندعو الشركاء في التنمية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الماليين والتقنيين من أجل توليد الطاقة المستدامة وتوزيعها، فضلا عن تعزيز كفاءة استخدام الطاقة. ونرحب بإطلاق الائتلاف المعني بتوفير إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة لأقل البلدان نموا في قمة العمل المناخي التي دعا إليها الأمين العام، وعقدت بقيادة المغرب وإثيوبيا، بهدف تلبية الاحتياجات الحيوية لسكان العالم،

ولا سيما أولئك الذين يقطنون المناطق النائية في أقل البلدان نموا، من حيث إمكانية الحصول الكهرباء، والطهي النظيف، وإمدادات المياه النظيفة، والري، والتبريد، والتدفئة في إطار التطلع إلى تحقيق هدف "عدم ترك أحد خلف الركب". وندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم اللازم لهذا الائتلاف ونطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الائتلاف ومبادرة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في أقل البلدان نموا من أجل التنمية المستدامة.

18 - ونرحب بالمبادرات المحددة المقدمة في إطار مجالات العمل التسعة التي يتناولها مؤتمر قمة العمل المناخي، فهي مبادرات تنطوي على إمكانات هائلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة الإجراءات العالمية بشأن التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهتها. ونؤكد من جديد التزامنا بالتصدي لتغير المناخ وفقا لقدراتنا وظروفنا الوطنية. ونذكر بمبادرة أقل البلدان نموا من أجل التكيف الفعال وتحقيق القدرة على الصمود، التي تعزز الطموح المناخي لأقل البلدان نموا بما تقدمه من رؤية ترمي إلى توفير مسارات إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2030 والوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وهو ما يكمل جهود برنامج عمل أقل البلدان نموا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي لدعم أقل البلدان نموا في التصدي لتغير المناخ. وندعو إلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية التي تركز على التخطيط المتكامل لتدابير التكيف وتخفيف الأثر والقدرة على الصمود على الصعيدين الوطني والمحلي. ونحن ندرك أهمية المبادرات التي يقودها الشباب لمواجهة الآثار السلبية الحالية لتغير المناخ وضرورة دعم هذه المبادرات مع إنشاء مؤسسات قوية ووضع أطر تنظيمية واضحة للمساءلة البيئية في الوقت نفسه.

19 - ونكرر التأكيد على الدور الحاسم لخطط التكيف الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا، ونشدد على أهمية دعم جميع أقل البلدان نموا في إعداد أول خطة تكيف وطنية لها بحلول نهاية عام 2021؛ وتلبية احتياجاتها ذات الأولوية في مجال التكيف الواردة في خطط التكيف الوطنية من خلال الصندوق الأخضر للمناخ وعن طريق مصادر أخرى أيضاً؛ ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في مجال التكيف على أرض الواقع في أقل البلدان نموا. وينبغي تنفيذ تخصيص 50 في المائة من تمويل التكيف لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الضعيفة في أفريقيا تنفيذا كاملا في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، لتكملة الصناديق المخصصة لدعم جهود أقل البلدان نموا في التصدي لأزمة المناخ، مثل صندوق أقل البلدان نموا الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتواجه أقل البلدان نموا عوائق شديدة تحد من قدرتها على الاستفادة من هذه الصناديق. ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تعمل على تفعيل الصندوق الأخضر للمناخ بشكل كامل وفي الوقت المناسب، بهدف تعبئة 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020، وتشجيع وتيسير إقامة مشاريع تشييد منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا، وتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين بشدة من التغيرات المناخية والظواهر الجوية القصوى.

20 - ونشدد على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي التمويل المخصص لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية القصيرة الأجل بالنظر إلى تأثير الأزمة الغذائية على الأمن الغذائي في أقل البلدان الأفريقية نموا. وندعو إلى اتخاذ إجراءات معجلة ومتوائمة تشمل الاستثمار الكافي في الهياكل الأساسية المادية، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والبحوث وخدمات الإرشاد الزراعي في أقل البلدان نموا، وإدماج المنتجين من أقل البلدان نموا

في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، بدعم من جميع أصحاب المصلحة والبلدان، بما في ذلك تقديم دعم أكثر تكاملا من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحرير عالمنا من ربقة الفقر وتخليصه من انعدام المساواة والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. ونذكر بالالتزام الذي قطعه القادة الأفارقة بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من الإنفاق العام للزراعة وكفالة الكفاءة والفعالية في توزيع الإنفاق. وندعو أيضا إلى إنشاء نظام إقليمي وعالمي لتخزين الأغذية يفيد في التعامل مع حالات الطوارئ الغذائية الإنسانية في أقل البلدان الأفريقية نموا.

21 - ونشدد على الحاجة الملحة إلى تيسير الحصول على الائتمان والتكنولوجيا واكتساب المهارات اللازمة لدعم التنمية الزراعية وبناء سلاسل قيمة شاملة للجميع تدعم صغار المزارعين وتنمية القطاع الخاص لخلق أوجه تآزر بين التغذية والحد من الفقر وإحداث تحول هيكلي في اقتصادات أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي.

22 - ونلاحظ بقلق بالغ أن أقل البلدان نموا تتكبد خسائر بشرية واقتصادية مرتفعة بشكل غير متناسب بسبب تغير المناخ والكوارث؛ ونسلم بأن الأثر المضاعف لجائحة كوفيد-19 على النظم المتضررة بالفعل من أزمة المناخ يبرهن على الطابع المعقد والهيكلي لمخاطر الكوارث ويثبت أن الأخطار يمكن أن يتضافر بعضها مع بعض لإحداث آثار متعاقبة. ونحن ندرك الحاجة الملحة إلى تنفيذ إطار سنداي واتفاق باريس كجزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وأن الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها وبناء القدرة على الصمود عناصر أساسية في استراتيجيات التنمية المستدامة والاستثمار في بلد ما، للحد من الفقر وعدم المساواة، وحماية رأس المال البشري والاقتصادي والطبيعي. ونسلم بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يمثل تحديا كبيرا أمام تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نموا، وندعو إلى أن تكون جميع الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية، فضلا عن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، قائمة على الوعي بالمخاطر ومتوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية والمحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ونسلم كذلك بأن التمويل المناخي المتاح في إطار الصندوق الأخضر للمناخ (وغيره من الصناديق) ما زال يشكل تحديا رئيسيا أمام حصول العديد من أقل البلدان نموا على التمويل بكفاءة وفعالية بسبب العديد من المسائل المتعلقة بالقدرات وتعقد طرائق الوصول إلى التمويل، وندعو إلى تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان قدرة أقل البلدان نموا على إعداد مشاريع مقبولة مصرفياً تفضي إلى تحقق قدرة البلدان على الصمود بصورة قابلة للقياس على أرض الواقع.

23 - وبغية إعادة البناء على نحو أفضل وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث في المستقبل، نؤكد من جديد دعوتنا الجمعية العامة (في القرار 231/72) إلى اتخاذ قرار بشأن إنشاء "آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود"، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمين العام والجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود، مما من شأنه أن يساعدها على بناء وتعزيز قدرتها الوطنية على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتقديم الدعم التقني لإعداد وثائق المشاريع حتى يتسنى لها الاستفادة من الصناديق المتاحة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والتكنولوجيات البالغة الأهمية واستخدامها؛ وتوفير التأمين ضد المخاطر والضمانات المتعلقة بالتأمين ضد تقلبات الطقس والصكوك المالية المستخدمة للتحوط ضد مخاطر الطقس؛ والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، انطلاقاً من المبادرات الإقليمية والدولية القائمة. ونشجع الاستثمارات والشراكات من أجل تعزيز فهم المخاطر المناخية والمخاطر النُظمية على نطاق أوسع والعمل

على تطبيق هذا الفهم في عملية صنع القرار في أقل البلدان نموا، بطرق من بينها التوعية بالحد من مخاطر الكوارث، والإدارة الشاملة للمخاطر، وبناء القدرات الأكاديمية والعلمية، واستخدام التكنولوجيات الرائدة، ودعم معارف السكان الأصليين وممارساتهم والمعارف والممارسات التقليدية والمحلية.

24 - ويساورنا قلق إزاء تأثر أقل البلدان نموا بشكل غير متناسب بانهيار سلاسل القيمة وانخفاض أسعار السلع الأساسية بسبب كوفيد-19، بعد أن تدهورت حصتها في صادرات البضائع العالمية على مدى خمس سنوات متتالية. وبما أن أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي لديها صادرات مركزة للغاية وتعتمد اعتماد شديدا على عدد قليل من المنتجات، فإننا سنستهدف تنويع اقتصاداتنا كجزء رئيسي من استراتيجياتنا الإنمائية، بطرق من بينها تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة أيضا إلى زيادة الاستثمارات في الانتعاش المراعي للبيئة لتعزيز النمو، وإيجاد فرص عمل لائقة، وتسريع وتيرة التبادل التجاري بين بلدان المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

25 - ونؤكد من جديد تصميمنا على استكمال خطة الدوحة للتنمية وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام الشديد بالتصدي لتهميش أقل البلدان نموا في التجارة الدولية وتحسين مشاركتها الفعالة والمنصفة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وندعو الأعضاء كذلك إلى التنفيذ الكامل والدقيق لجميع الأحكام المحددة الخاصة بأقل البلدان نموا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والقرارات والإعلانات الوزارية، بما في ذلك قرارات أقل البلدان نموا المتخذة في مؤتمري بالي ونيروبي الوزاريين، فضلا عن القرارات المتخذة في سياق الأعمال العادية لمنظمة التجارة العالمية. كما ندعو المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق نتائج ملموسة لصالح أقل البلدان نموا. وندعو أمانة منظمة التجارة العالمية إلى إجراء دراسة شاملة بشأن عدم إحراز تقدم في تحقيق الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات محددة بشأن سبل المضي قدما من أجل تحقيق هذه الغاية بحلول عام 2030.

26 - ونرحب بدخول اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة حيز النفاذ، وهو اتفاق من شأنه أن يتصدى للتكاليف التجارية المرتفعة التي تتكبدها أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي وييسر إدماج هذه البلدان في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وندعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى تقديم المساعدة والدعم الموجهين لأقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي لمساعدتها على بناء قدرة مستدامة على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق تيسير التجارة، وفقا للمادتين 13 و 21.

27 - وندعو أيضاً البلدان الأعضاء المتقدمة النمو إلى منح معاملة تفضيلية من حيث شروط الدخول إلى الأسواق وقواعد المنشأ للسلع والخدمات الاستهلاكية التي تصدر من أقل البلدان نموا مع منح معاملة تفضيلية خاصة للسلع والخدمات التي تستعمل لها منصة للتجارة الإلكترونية بصورة مباشرة من موردين في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اتخاذ إجراءات مكثفة ومتضافرة من جانب بلدان مجموعة العشرين لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على الانخراط بشكل أكمل في التجارة الرقمية، على النحو الذي تم التعهد به في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في ألمانيا في عام 2017، وندعو المنظمات ذات الصلة إلى تعزيز الدعم أيضاً، بما في ذلك بناء القدرات لمساعدة أقل البلدان نموا على معالجة الثغرات في الأطر القانونية والتنظيمية وتطوير المهارات الرقمية.

28 - ونعترف بأن تفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي بدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2021، من المتوقع أن يعزز توسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدان الأفريقية بنسبة تتراوح بين

15 و 25 في المائة بحلول عام 2040، وأن يحفز النمو الاقتصادي المطرد (بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 1 و 3 في المائة)، وأن يعزز التنمية الشاملة للجميع. بيد أن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتوقف على تحسين التكامل المالي وتيسير التجارة والسياسات والأنظمة والآليات التجارية المؤاتية فضلا عن الهياكل الأساسية الموثوقة والمستجيبة.

29 - ونحن ندرك أن تعبئة الموارد المحلية أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063، ولكنها تأثرت بكوفيد-19 تأثرا شديداً. ونحن ملتزمون بتعزيز الجهود الرامية إلى فرض الضرائب وتعبئة المدخرات والشمول المالي، بهدف الحد من أوجه عدم المساواة. ونشدد على أهمية الأطر التنظيمية الدولية المؤاتية والشفافية وكذلك المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك المصارف الإنمائية في هذا الصدد. وندعو إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي لتجنب تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ونرحب بالدعم من خلال مبادرات من قبيل مبادرة "مفتشي الضرائب بلا حدود".

30 - ويساورنا القلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا خلال عام 2020، في وقت تشتد فيه الحاجة إليها. ونكرر دعوتنا البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار برنامج عمل اسطنبول ونعمل جاهدين على أن تقدم هذه البلدان 0,25 في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام 2030 أو ما لا يقل عن 50 في المائة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. كما ندعوها إلى ضمان جودة المعونة وفعاليتها، ولا سيما من خلال إمكانية التنبؤ والمساءلة، واستخدام نظام البلد المستفيد، والقضاء على المعونة المقيدة. وندعو الشركاء في التنمية إلى تقديم دعم مالي وتقني معزز لأقل البلدان نموا، بما يتماشى مع أولوياتها، لأغراض منها إعداد المشاريع وبناء القدرات اللازمة لإقامة المشاريع.

31 - ونحن ندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تظل أساسية وأن تؤدي دورا محفزا، بيد أن هناك حاجة إلى الاستفادة من موارد إضافية، بما في ذلك من خلال آليات تمويل مبتكرة تستند إلى شراكات جديدة بين البلدان على مختلف مستويات التنمية، فضلا عن الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، بما يتماشى مع خصائص كل بلد وقطاع. ونؤكد أن مصادر التمويل المبتكرة، بما في ذلك التمويل المختلط، ينبغي أن تكون مصادر إضافية ووفيرة ويمكن التنبؤ بها، وأن توفر أسعارا تفضيلية وضعت خصيصا لأقل البلدان نموا وأن يتم صرف الأموال المتأتية من هذه المصادر بطريقة تحترم أولويات أقل البلدان نموا واحتياجاتها الخاصة ولا تثقل كاهلها دون مبرر. وعلاوة على ذلك، نؤكد أنه سيكون من المهم للغاية أن تتصدى نهج التمويل المختلط لمخاطر صرف العملات وعائدات البيع النهائية ودرجة تحمل المخاطر، في جملة أمور. وإضافة إلى ذلك، ندعو إلى استحداث أدوات مالية جديدة تسخر إمكانات الابتكارات الرقمية لأغراض تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال، منصات التمويل الرقمية، والخدمات الرقمية المبتكرة، ورقمنة المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وحشد الموارد المحلية. وندعو أيضا إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة توفر رأس مال استثمارياً يحفز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الاستثمار الصغيرة في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي من أجل تعبئة استثمارات خاصة مستدامة تنهض بأهداف التنمية المستدامة وتكون بمثابة مرفق لمواجهة الأزمات للتخفيف من آثار كوفيد-19.

32 - ويساورنا القلق إزاء المستويات المرتفعة والمتزايدة للتدفقات المالية غير المشروعة من أقل البلدان الأفريقية نموا، والتي تقدر بأكثر من 588 بليون دولار خلال الفترة 1980-2018، ونلتزم بتعزيز الجهود

الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات، وتعزيز ممارسات الإفصاح، وتعزيز الشفافية في المعلومات المالية. ونلتزم بتعزيز السياسات والبرامج، بما في ذلك إشراك منظمات المجتمع المدني في تعقب أي تدفقات غير مشروعة لرأس المال إلى الخارج واستعادتها. وينبغي أن تكمل ذلك تدابير لمنع نقل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة في استردادها وإعادتها.

33 - ونلتزم بمضاعفة الجهود للحدّ بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ونشجع الجهود الرامية إلى تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها وتحديد الممارسات الجيدة لإعادة الأصول المسروقة دعما للتنمية المستدامة.

34 - ويساورنا القلق إزاء زيادة رصيد الدين الخارجي وخدمة الدين في العديد من أقل البلدان الأفريقية نموا زيادة كبيرة منذ عام 2012، بل إزاء تفاقم هذا الوضع بسبب كوفيد-19، مما أدى إلى تعرض 4 من أقل البلدان الأفريقية نمواً لحالة مديونية حرجة اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وإلى تعرض 10 بلدان أخرى من أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي بدرجة كبيرة لمخاطر الانزلاق إلى حالة مديونية حرجة. ونعترف بجهود المجتمع العالمي لمعالجة الآثار المالية للجائحة، بما في ذلك مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، المفتوحة لأقل البلدان نموا، ولكننا ندرك القيود التي تواجه تلك الجهود من حيث نطاق الدائنين ومشاركتهم لأنهم لا يلغون أي دين. وندعو الشركاء في التنمية إلى اتخاذ تدابير فعالة لخفض مستويات الديون المستحقة على أقل البلدان نموا ولا قبل لها بتحملها، بطرق من بينها إلغاء الديون وإعادة هيكلة الديون المرتفعة القائمة. وندعو إلى تحسين إدارة الديون والإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية، بطرق تشمل توفير التمويل بشروط أكثر تساهلا من جانب الدائنين الرسميين وضمان أن تكون ممارسات الإقراض متوافقة تماما مع ممارسات التمويل المستدامة. وندعو الشركاء في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى استخدام أدوات جديدة مثل مقايضة الديون والإقراض المشروط من قبل الدولة، مع مراعاة المخاطر الخارجة عن سيطرة الحكومة مثل الكوارث الطبيعية والمخاطر المناخية. وندعو أيضا إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات أقل البلدان نموا على تعزيز إدارة ديونها.

35 - ونهيب بالشركاء في التنمية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي أن تستحدث مبادرات جديدة وشاملة لتخفيف عبء الديون عن كاهل أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي في هذا الصدد. كما ندعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص، إلى اتخاذ تدابير فعالة إضافية لتيسير تمويل تنميتنا الاقتصادية، بما في ذلك توفير إمكانية الحصول على المنح والموارد الميسَّرة الشروط للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية التي تمس الحاجة إليها لتجنب المزيد من المديونية. وينبغي للإطار المتعلق بقدرة أقل البلدان نموا على تحمل الدين أن يأخذ في الاعتبار بصورة منهجية القيود الهيكلية التي تخضع لها تلك البلدان ومتطلبات الاستثمار الطويل الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

36 - ونسلم بما يكتسيه عمل مصرف التكنولوجيا من أهمية حاسمة لأقل البلدان نموا في تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في تلك البلدان، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الوصول إلى التكنولوجيات البالغة الأهمية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. ونحيط علما مع

التقدير بالمساهمات المقدمة إلى المصرف من البلد المضيف، تركيا، وبلدان أخرى ونناشد جميع الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة والشركاء الآخرين في التنمية، تقديم مساهمات فنية إلى المصرف ليتمكن من أداء عمله بفعالية. كما ندعو الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي بأنشطة مصرف التكنولوجيا في بلدانها والتعاون مع المصرف لضمان استخدام التكنولوجيا كأداة حاسمة للتنمية. ولذلك، فإننا ندعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا بوصفه مركز التنسيق لأقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي.

37 - ويساورنا القلق إزاء ما أسفر عنه كوفيد-19 من التعجيل بتراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي، حيث ما زال متركزاً بدرجة كبيرة في قطاع الصناعات الاستخراجية. ونؤكد الحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تسريع ضخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا في المجالات التي يسهم فيها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير للحد من المخاطر. ونرحب بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030 باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وبالعرض المتمثل في تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بالمبادرات التي اتخذها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تقديم الدعم القانوني والتقني لأقل البلدان نموا في المفاوضات المتصلة بالاستثمار وتسوية المنازعات من خلال برنامج دعم الاستثمار، الذي تنفذه المنظمة الدولية لقانون التنمية، وبهدف تحسين قدرة وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويعه والاحتفاظ به والاستفادة منه إلى أقصى حد. ونحيط علما مع التقدير ببرنامج تنمية قدرات وكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا، الذي وضعه مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، والإطار المتكامل المعزز، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار؛ وندعو إلى تقديم الدعم المالي لهذا البرنامج.

38 - ونذكر بالغاية 17-5 من أهداف التنمية المستدامة التي تقرر "اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا وتنفيذها". ونعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذها. وندعو الدول الأعضاء إلى إنشاء "مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا" تحت رعاية الأمم المتحدة لتوفير ترتيب جامع للمساعدة في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا، وهو ما يمكن أن يتيح الخدمات المترابطة والمتعاضدة التالية، على النحو المتفق عليه بالفعل في خطة عمل أديس أبابا: (أ) إنشاء مستودع للمعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار في أقل البلدان نموا؛ (ب) تقديم الدعم التقني لمساعدة أقل البلدان نموا في إعداد وثائق المشاريع والتفاوض بشأن العقود المعقدة الواسعة النطاق؛ (ج) تقديم الدعم الاستشاري في تسوية المنازعات؛ (د) توفير التأمين ضد المخاطر وتقديم ضمانات، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

39 - ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم اعتماد إبلاغ الشركات في أقل البلدان الأفريقية نموا وهايتي عن الاستدامة من خلال بناء القدرات من أجل تحسين مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، مع تعزيز القدرة التنافسية للشركات وقدرتها على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

40 - ونعترف بمساهمات المهاجرين في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء، ونلاحظ بقلق العواقب الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على العمال المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان نموا، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى قطاع الاقتصاد غير الرسمي المنخفض الأجور، فضلا عن آثار الانخفاض الكبير المتوقع في التحويلات المالية على ملايين الأشخاص الذين يعتمدون عليها بشدة، ونحث البلدان الشريكة بقوة على البدء في اتخاذ إجراءات، وتحديدا فيما يتعلق بتخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة بحلول عام 2030، وتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بصورة منتظمة وآمنة ومسؤولة، بطرق من بينها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمدارة إدارة جيدة.

41 - ونشدد على أن التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا، علما بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب وإنما هو مكمل له، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنمية أقل البلدان نموا، ولا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والهياكل الأساسية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر، وندعو بلدان الجنوب إلى مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم لأقل البلدان نموا في جميع هذه المجالات بطريقة يمكن التنبؤ بها وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

42 - وسننفذ التزاماتنا بموجب مختلف الاتفاقيات الإقليمية والدولية، ولا سيما خطة عام 2063 لتحسين الحوكمة، وضمان حقوق الإنسان، وتعزيز السلام والأمن. وبشكل تعزيز سيادة القانون، وإنفاذ حقوق الملكية، ومكافحة الفساد، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز المساءلة في تقديم الخدمات العامة، عوامل أساسية تفضي إلى تحسين الحوكمة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة. ونعرب عن قلقنا العميق لأن أقل البلدان نموا ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في عمليات صنع القرار في البنيان المالي العالمي. ولا بد من معالجة هذا الأمر من أجل كفالة مشروعية النظام المالي العالمي وفعاليته. ونناشد المجتمع الدولي توسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل.

43 - ونسلم بأن السلام والأمن شرطان لا غنى عنهما للنمو والتنمية المستدامة. ويلزم بذل جهود معززة للمساعدة في بناء سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يوسع نطاق الدعم الذي يقدمه لأعضائه، لتعزيز الجهود الوطنية ودون الإقليمية والقارية الرامية إلى بناء السلام، بما في ذلك القدرة على التوسط في النزاعات وتسويتها وإدارتها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع. ونسلم أيضا بأهمية مشاركة النساء والشباب في تصميم عمليات بناء السلام وتنفيذها وتقييمها. وينبغي تقديم دعم خاص للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع لتمكينها من تحقيق الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

44 - ونسلم بأن ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الحيوية يؤدي دورا حاسما في الحد من التفاوتات وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة، وبالتالي يمكن أن تكون له آثار ملموسة على التنمية والسلام والأمن في جميع أنحاء القارة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بوضع الإدماج الاجتماعي والشفافية في استخدام الموارد العامة في صميم جدول أعمالنا، لا سيما ونحن نشرع في إعادة البناء بشكل أفضل في إطار سيناريو ما بعد كوفيد-19. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة أن تؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود على الصعيد الاقتصادي.

45 - ونقر بأهمية دعم خطة عام 2063 وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (2014-2023) وننوه ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكلاهما جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونؤكد في هذا الصدد أهمية تنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030 على نحو مترابط ومنسق.

46 - ونطلب إلى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لأقل البلدان نموا في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك برنامج العمل الجديد من خلال التنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، وزيادة الوعي العالمي، وحشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نموا، وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة، بطرق من بينها إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزيز تقديم الدعم إلى الفئات الثلاث من البلدان. وفي هذا الصدد، نحث بقوة الأمين العام والدول الأعضاء على تعزيز المكتب من أجل تمكينه من تقديم الدعم الفني لأقل البلدان نموا في سعيها إلى المشاركة بصورة مجدية في المناقشات الحكومية الدولية وتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا وخطة عام 2030.

كلمة شكر

47 - إننا نعرب عن عميق امتناننا لجمهورية ملاوي حكومة وشعباً لتنظيم هذا الاجتماع. ونعرب عن امتناننا لحكومتي تركيا وقطر على مساهماتهما السخية في تنظيم الاجتماع بصورة ناجحة. ونلاحظ مع التقدير الدعم الفني الذي قدمه مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المنسق المقيم في ملاوي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة. ونلاحظ أيضا مع التقدير المشاركة الفعالة والمساهمات الفنية للشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. ونعرب أيضا عن شكرنا للبرلمانيين وكذلك لممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة.